

عبدالله غانم: المؤتمر حزم أمره واتخذ قراراً جاداً بالمضي نحو الانتخابات

المراهنون على الحوار مع المشترك كالذي يحلم « بحلب الثور»

موعد الانتخابات المحدد في 27 ابريل 2011م لا مناص منه ولن يجري تمديد تحت أي ظرف من الظروف

مهما ادعى المشترك حرصه على الديمقراطية فإنه في الحقيقة لا يحرص الا على مصالح حزبية ضيقة

أحزاب اللقاء المشترك تخطط لأمر آخر بعيداً تماماً عن السير نحو الانتخابات وبعيداً تماماً عن تجذير المسار الديمقراطي في اليمن

التواصل مع قيادة الاشتراكي ولكن نحن مازلنا نقدر أن الاشتراكي محكوم باتفاقات مع القوى الأخرى ولهذا هو حر في أن يستمر باتفاقاته مع تلك القوى أو أن يقترب من المؤتمر

وقال في حوار مع «الميثاق» تعيد نشره صحيفة «22مايو» إن الفترة القريبة القادمة سوف تشهد اجتماعات مكثفة لقيادات المؤتمر على كافة المستويات ومن ذلك الاجتماع مع الكتلة البرلمانية للمؤتمر استعداداً لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية خلال الشهرين القادمين وكذلك التصويت النهائي على مشروع قانون الانتخابات.

موضحاً أن المشترك رفض الحوار رسمياً، ولدنيا قناعة أنهم لن يأتيوا للحوار، ولذا فلا مناص من إجراء الانتخابات النيابية والتي ستكون الدرس الأخير لأحزاب المشترك. واصفاً المراهنين على الحوار مع المشترك كالذي يحلم « بحلب الثور». وأكد عبدالله غانم على أن الحوار مع المشترك لن ينجح إلا إذا تبرأ المشترك مما يسميه وثيقة الإنقاذ.. مشيراً إلى أن أحزاب المشترك تخطط لأمر آخر بعيداً عن المسار الديمقراطي. وعلق على مايسمى باتفاق القاهرة بالقول: ما يسمى باتفاق القاهرة.. اتفاق من لا يملك مع من لا يستحق ومن لا يفهم.

شهد الأسبوع الماضي تطورات سياسية وقرارات مهمة وجادة حول المنفذ السياسي في الساحة.. هل المؤتمر حزم حقاؤه نحو 27 ابريل 2011م أم أن المشترك قادر على إيقافه كما حدث في 2009م؟

كان اجتماع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام يوم الخميس الماضي برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، اجتماعاً حاسماً يصد الموضوع الذي تطرقت إليه في سؤال.. فقد حزم المؤتمر أمره أخيراً واتخذ قراراً جاداً بالمضي نحو الانتخابات. نحن نعرف أن الأخوة في قيادة المشترك صرحوا في وقت سابق من هذا العام أنهم سوف ينفذون اتفاق فبراير لوحدهم ولا أدري كيف سيفعلون ذلك.. أما نحن فلنناقدون على تنفيذ اتفاق 23 فبراير 2009م بحضور المشترك معنا أو بعدم حضوره، وسوف تشهد الفترة القريبة القادمة اجتماعات مكثفة لقيادة المؤتمر مع تكويناته القيادية الرئيسية وفي المقدمة الكتل البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام من أجل الاستعداد لمناقشة مشروع التعديلات الدستورية خلال الشهرين القادمين وكذلك التصويت النهائي على مشروع قانون الانتخابات في مدة لا تزيد عن شهر سبتمبر على أبعد تقدير، وبعد ذلك سوف تتابع الإجراءات لإجراء الانتخابات في موعدها، والمؤتمر الشعبي العام ينسق كل هذه الإجراءات مع أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي المتفقة معه على السير قدماً في تحقيق مصالح الشعب العليا التي تبدأ بالديمقراطية وتنتهي بالديمقراطية كذلك، فموعد الانتخابات المحدد في 27 ابريل 2011م لا مناص منه ولن يجري تمديد تحت أي ظرف من الظروف التي يريدها المشترك، ونعرف أن أحزاب اللقاء المشترك تخطط لأمر آخر بعيداً تماماً عن السير نحو الانتخابات وبعيداً تماماً عن تجذير المسار الديمقراطي في اليمن، وبعيداً عن المصالح الوطنية للوطن والشعب، ومهما ادعى المشترك حرصه على الديمقراطية فإنه في الحقيقة لا يحرص الا على مصالح حزبية ضيقة.

ما أولويات المؤتمر بعد قرارات اللجنة العامة في المرحلة القادمة فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية والقانونية لإجراء الانتخابات؟

– الأولويات هي الهم الاقتصادي الاساسي للمؤتمر وبنق ثقة كاملة أن الحكومة الحالية برئاسة الاخ العزيز الدكتور علي محمد مجور قادرة وتملك الكفاءة لإدارة الشؤون الاقتصادية بحيث تتمكن من التغلب على المصاعب الاقتصادية القائمة وفي مقدمتها غلاء الأسعار الذي يكتوي بآثاره كل الناس وكذلك مشاكل الكهرباء والمياه، والحكومة في صدد معالجتها علاجاً صحيحاً، والمؤتمر الشعبي العام مطمئن ان معالجات الحكومة دون الحاجة لتدخله في الشؤون اليومية للحكومة، ولكننا في المؤتمر ندرك أنه ويرغم هذه الصعوبات فإننا سنجري الانتخابات في موعدها، ونثق أن جماهير شعبنا ستقدر هذه الظروف بحيث لا تتمكن تلك المشاكل من حجب مشاركة الناس في الانتخابات.



أكد الأستاذ عبدالله أحمد

غانم عضو اللجنة العامة رئيس

الدائرة السياسية في المؤتمر

الشعبي العام أن المؤتمر

اتخذ في اجتماع اللجنة

العامة الذي عقد برئاسة

فخامة الرئيس علي عبدالله

حاوره -محمد أنعم -

صالح رئيس الجمهورية

رئيس المؤتمر قراراً حاسماً

وجاداً بالمضي نحو إجراء

الانتخابات النيابية القادمة

في 27 أبريل 2011م، وأنه لن

يجري التمديد تحت أي ظرف

من الظروف ..

الهم الاقتصادي من الأولويات الأساسية للمؤتمر وبنق ثقة كاملة أن الحكومة

الحالية قادرة وتملك الكفاءة لإدارة الشؤون والتغلب على المصاعب الاقتصادية

أن يفهم قادة أحزاب اللقاء المشترك.

هل يعني أن المؤتمر استفاد من التجربة السودانية؟

- اعتقد أن الجزء الأكبر من قيادات المؤتمر قد استفاد.. مع

لاحظنا في بيان اللجنة العامة الأخير أنه لم يجدد الدعوة لأحزاب المشترك كما جرى في العادة ولم يترك الباب مفتوحاً للحوار.. فما معنى ذلك؟ وهل يمكن للمؤتمر أن يتجاوز أزمت

ما يسمى باتفاق القاهرة هو اتفاق من لا يملك لمن لا يستحق .. ولمن لا يفهم .. هو اتفاق ولمجموعة لا يدرون كيف ينالون من استقرار البلاد وأمنها

المؤتمر لا يمكن أن يقفل باب الحوار، بل إنه في هذه الفترة بالذات يدعو الجميع للحوار، وتركه هذا الباب مفتوحاً لا يعني إغلاق الباب المؤدي للانتخابات في ابريل 2011م

البعض حتى في قيادة المؤتمر مايزالون يتوقعون خيراً من حوار يجمعهم مع المشترك وهو كمن يحلم ((بحلب الثور))

2011م ومن شاء أن يأتي الى الانتخابات عبر الحوار فأهلاً وسهلاً ومن شاء أن يأتي الى الانتخابات من دون الحوار فأهلاً وسهلاً.. المهم أن الانتخابات ستجري في موعدها والشعب سيشارك فيها كما نعتقد بفعالية كبيرة وستكون هذه الانتخابات هي الدرس الأخير الذي تنمى

قناعتي بأن البعض حتى في قيادة المؤتمر مايزالون يتوقعون خيراً من حوار يجمعهم مع المشترك، وهو كمن يحلم «بحلب الثور».

هل رفض المشترك دعوة الرئيس للحوار بشكل رسمي وماذا عن بقية الأطراف الأخرى أو أحزاب داخل المشترك.. هل

الحوار؟

– على العكس الباب مازال مفتوحاً للحوار مع قناعتنا بأنهم لن يأتيوا للحوار، ولكن من طبع المؤتمر وحقيقته كنتنظيم سياسي رائد قام أساساً على الحوار وعلى فكرة الحوار ويجسد في حياته الداخلية وفي علاقاته العامة الحوار كفكرة ديمقراطية تشكل دعوة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في ذكرى انتهاء الحرب الأهلية مدخلاً جديداً للحوار بين مختلف فئات الشعب اليمني فالرئيس اليمني دعا إلى ضرورة «النصدي بحزم ثقافة الكراهية والبغضاء والثقافة المناطية والقروية والعشائرية وان تكون ثقافة الجميع هي ثقافة المحبة والإخاء، ثقافة الوحدة الوطنية والتسامح والبناء والتنمية» وهي مبادئ يتفق عليها الجميع ولا يختلف عليها احد ويمكن أن تكون بداية لتحقيق الأمن والهدوء والتفرغ لمعركة البناء والتنمية التي يأمل بتحقيقها المواطن اليمني في مختلف مناطق تواجد.

إن دعوة الرئيس اليمني تأتي في وقت يمر به اليمن في ظرف دقيق وحساس فالمبادرات التي أعلنت للحوار بين الحكومة والمعارضة لا زالت تراوح مكانها ونزيف الدم

وحدة اليمن

جاسر الجاسر

اليمني مستمر وآخره كان يوم أمس حين قتل مواطنان وأصيب آخرون بجروح خلال تظاهرة لما يعرف بالحراك الجنوبي في اليمن. من المؤسف أن تتجدد دعاوى الانفصال في اليمن بعد عقود من الوحدة والإسجام، وأن تستغل المظاهرات الشعبية بمدن الجنوب المختلفة لمطالب تدعو علنا لفصل الجنوب عن الشمال وكأن الشعب اليمني أصبح شعبين مختلفين متخاصمين لا تربط بينهما وشائج المواطنة والأخوة والترات المشتركة والعقيدة الدينية وصلة الرحم. من المهم ان يدرك الشعب اليمني بمختلف أجزابه و طوائفه ان المحافظة على وحدة البلاد مسؤولية جماعية

تقع على عاتق الجميع، المعارضة قبل الحكومة ومواطني الجنوب قبل مواطني الشمال وانه لا بديل أمام اليمنيين إلا الوحدة وان أي دعاوى أو شعارات تدعو لفصل الشمال عن الجنوب غير مقبولة. إن الحفاظ على وحدة اليمن وتكريس النهج الديمقراطي في البلاد الخيار الوحيد للتطور والتقدم والخروج من دوامة الأزمات في اليمن ومن هنا فإن كل القوى والأحزاب السياسية في اليمن مطالبة بتخليب لغة العقل والبده حوار سياسي غير مشروط لحل الأزمة اليمنية فالحوار الوطني الجاد والمخلص بين كل القوى السياسية هو المرتكز الأساسي لحل المشكلات التي يعانى منها اليمن وليس لغة السلاح والعنف ومطالب الانفصال.

تقلا عن صحيفة الراية القطرية

